حيث تم، في خلاله، تنسيب المهندس محمود القواسمي رئيساً للجنة فرع نقابة المهندسين (**العودة**، العدد ٩٨، ١٤/٨/١٩٨٦).

غير ان هذه النتائج لم تجد قبولاً لدى مجلس نقابة المهندسين الاردنيين في عمان، الذي تحدى ارادة المهندسين في الضفة الغربية واعلن رفضه قبول نتائج الانتخابات (**الشعب**، ٣٠/٧/١٩٨٦). فبعد ثمانية ايام من اعلان نتائج الانتخابات، سافر محمود القواسمي الى عمان وقدم الى نقيب المهندسين ابراهيم ابو عياش صورة عن نتائج الانتخابات والقرار الذي صدر عن اجتماع اللجنة المنتخبة بتعيينه (اي القواسمي) رئيساً لفرع النقابة في الضفة الغربية، فاعتبر نقيب المهندسين هذا الموقف، وما تضمنه من نتائج، تحدياً لموقف مجلس النقابة الاردنية، باعتبارها صاحبة الصلاحية في التعيين والمصادقة على الانتخابات، حسب قانون المهندسين المعمول به حالياً في الضفة الغربية، وهو القانون الذي تم تغييره في الاردن بعد العام ١٩٦٧. ورفض ابراهيم ابو عياش المصادقة على تنسيب محمود القواسمي رئيساً لفرع النقابة.

وبدلاً من ذلك اصدر قراراً بتعيين اربعة اعضاء جدد، لم يشاركوا في الانتخابات، اعضاء في لجنة النقابة. والاربعة هم: حاتم جمعة، من رام الله، ونادر السقا، من بيت لحم، وعبدالرحمن حسن، من طولكرم، وعبدالرحمن بدر، من الخليل، واستنكف حاتم جمعة عن الانضمام الى اللجنة، بينما آثر الثلاثة الباقون الانتظار الى حين حل المشكلة التي طرأت بعد موقف نقابة المهندسين في عمان (**المصدر نفسه**).

اثار موقف نقابة المهندسين في عمان موجة استياء في اوساط المهندسين في الضفة الغربية. وفي محاولة لتدارك الازمة «اتصل محمود القواسمي (الرئيس الجديد للجنة الفرع) بابراهيم الدقاق، نقيب المهندسين منذ العام ١٩٧٠، طالباً منه المبادرة الى عقد اجتماع رسمي، لتوزيع الادوار على الهيئة الجديدة [اللجنة]، لكن الدقاق رفض [ذلك] مشيراً الى انه لم يصل بعد اي قرار من نقابة عمان [يقضي] باعتماد الهيئة الجديدة» (**المصدر نفسه**). وهكذا توزع اعضاء اللجنة بين مجموعتين: تضم الاولى محمود القواسمي وسبعة من الاعضاء المنتخبين، وهؤلاء جميعاً يعتبرون لجنتهم شرعية افرزتها انتخابات المناطق المختلفة في الضفة الغربية؛ ومجموعة اخرى يقودها ابراهيم الدقاق ويفترض ان تضم الثلاثة المعينين من قبل نقابة عمان.

بعد عودته من عمان، بادر القواسمي الى عقد لقاءات مختلفة مع المهندسين تناولت بالبحث والمناقشة ابعاد قرار نقيب المهندسين في عمان، ابراهيم ابو عياش، واستمر الجدل في اوساط المهندسين والمؤسسات الوطنية.

في نهاية تموز (يوليو)، تجمع عشرات المهندسين في مجمع النقابات المهنية، في الوقت الذي كانت تحاول لجنة، برئاسة ابراهيم الدقاق، عقد اجتماع لها للبحث في المشكلة (**المصدر نفسه**). وتمكن المهندسون الذين يؤيدون الانتخابات الشرعية ويرفضون التعيين من افشال محاولة عقد اجتماع غير شرعي للجنة الدقاق، واعلنوا انهم يرفضون محاولات التدخل في اختيارهم ممثليهم، واكدوا انهم لن يسمحوا بتمرير قرارات التعيين الاردنية (**الشعب**، ٣٠/٧/١٩٨٦).

من جانبه، دافع ابراهيم الدقاق عن موقفه، معتبراً قرار نقابة عمان «خطوة مشروعة وتستند الى القانون السائد، اذ انه سبق للنقابة، ان قامت بخطوة مماثلة، وعينت، في العام ١٩٧٨، عضواً في فرع النقابة ' فشل في الانتخابات التي اجريت في حينه ' ويرى [الدقاق] في هذه العملية سابقة قانونية» (**العودة**، ١٤/٨/١٩٨٦). ويرى آخرون ان قرار عمان شرعي وينسجم مع القانون، لكنه لا ينسجم مع الاصول المتبعة. وتستند هذه الاصول الى واقع الضفة الغربية تحت الاحتلال. وكتبت «العودة» (١٤/٨/١٩٨٦) حول ذلك، ان العادة جرت، منذ العام ١٩٦٧ (اي منذ الاحتلال)، ان يتم استمزاج آراء المهندسين في الضفة، واختيار هيئة لتسلم زمام فرع النقابة فيها. ومنذ ذلك التاريخ، درج المهندسون على اتباع هذه الطريقة